

لا امام حيا الغرام الا ربع سجود استمع وكذا الامام بسجود وان لم يسجد
 لا امام سجدوا سجودها صح به اجتمع الا صاحب وقد اجمعتم لو كان مع امام
 لا يسجد ولم تكن من السجود ومما جاز هذا الحوط لكن مع الاثبات
 بالسجود صح الصلوة ان عكس وانما فلتة الواجبة ببدن وشيئة تصل حكمها
 حكم الغرام صح فيها قراءة الغرام ولايات الموجبة للسجود ولا يجوز فيها السجود
 ولا بل هي باقية على ما كانت عليه قبل فلا يصح فيها قراءة ذلك وتجوز السجود
 فيها على الاشكال والاقرب الاض ولكن مراد الاحتياط بقرائة ذلك ولا
 يستماع اليها فيها وبإعادة السجدة بعد الصلوة ثم إعادة الصلوة وقراءة هذا واستمع
 اليها فيها اوله وهل يصح بالقرآن في التيمم غيرهما من الصلوة الواجبة باصالة الصلوة
 الكسوف والخسوف فيحرم فيها قراءة الغرام ولا يستماع اليها ولا يجوز فيها السجود
 للدلالة ولا بل حكمها حكم المنافل فيجوز ذلك فيها الاشكال والاقرب ترك قرائتها ولا
 استماع اليها فيه ولو اتفق احد الامرين سجدوا فلا يجزئ ان يبقى سجودا جازيا
 مثلا في الصلاة والاقرب الاض انها بالصلوة والاقرب ان قضاء كل صلوة حكم
 حكم الاذ في ذلك وليس اشتغال المصرفة في الاية التي يستحب فيها السجود مرييا
 تراخي في الصلوة مع وجودها كانت رخصة ولو قرئها في الغائبة واستمع اليها فلا
 يسجد فيها وما لو قرئها في انقضاء واستمع اليها في جده ابتداء على المنع من الاثبات
 بالسجود فيها ولكن الاصل بحال الصلوة ترك ذلك **باب الركوع** انما يجب في كل
 ركعة من الصلوة مرة واحدة الا في صلوة الايات فانها يجب في كل ركعة منها
 خمس مرات وفورجه من الصلوة ولو تركه فيها حتى يخرج منها فسد صلوة غيره سواء

كان عمدا وسهووا وسواء كانت الركعة الاولى والثانية او الثالثة والرابعة
 ولا خلاف في هذا المعنى على الظاهر وما اذا تركه حتى اتي بالسجودين فالمعظم على نفسه
 لصحة ذلك سواء كان عمدا وسهووا وسواء كان في الركعة الاولى والثانية والثالثة
 والرابعة فهو يمكن عدلهم معا وقيل ما ذكره محضى بالثابتة والسنة والا يلزم
 من كل رواية صحة فهو يمكن عدلهم في الجملة والمعتبر هو الاول ومقتضى إطلاق كلام الاصحاب
 ان كل واحد من ركعات صلوة الايات دون تبطل الصلوة بالانقضاء به ولو سهوا
 وقصروا به بعضهم وهو جسد ولا يتحقق مسي الركوع الا بالاختصاص ولا تجزئ
 الاختصاص الذي لا يبلغ معه رؤس الاصابع الى الركبتين وهل تجزئ ما يبلغ معه
 رؤس الاصابع اليها ويجب ان يكون بحيث يتمكن مع من وضع راحته عليها
 خلتف الاصاب فينجزه بعض بالاول والاخر بالثاني وطورق المعظم واحده
 بل لا يصح عن قوة وتعليق فهل تجزئ ما تعلق مع من وضع راحته على راحته
 عليها والا احده الاثبات عما يمكن ان يتحقق معه وضع الراحة على راحته
 لغالب ولا تجزئ ما يتمكن مع من وضع راحته عليها من غير الاحتيا او مع
 اختصا وقيل كالاشناس وكذا لا يجوز الاحتيا والذي لا يتمكن مع من وضع راحته
 عليه معا وان تمكن من وضع احديهما وقال جماعة من الاصحاب طول ايدي
 وقصبيهما وفاقلهما يعني كما ينبغي مستوى الخلف وهو جسد واما المراد من
 الاحتيا والواجب الى بالقدرا يمكن منه ولو تهاق الاحتيا والواجب على الاحتيا
 على شيء وجب ولو با مرة وقيل ان يمكن من الاحتيا والى هذا الجاهلين وجب ذلك
 من الاحتيا واصلا وماء بركه وان لم يتمكن منه فيركي بالعينين

كان